

تمهيد:

مع بداية تسعينيات القرن الماضي تفجرت أزمة البرنامج النووي الإيراني ووجهت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ومجموعة الدول التي تسير في فلكهم الاتهام يتلو الآخر عن خطط ومحاولات إيرانية لامتلاك التكنولوجيا النووية وعن اتهامات أخرى بوجود برامج عسكرية سرية إيرانية، ومع بداية الألفية الثالثة وعقب إحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ أعقبها في يناير ٢٠٠٢ اتهام الرئيس الأمريكي السابق "جورج دبليو بوش" في خطاب الاتحاد السنوي ثلاثة دول هي: كوريا الشمالية والعراق وإيران بأنهم محور الشر وخطط لشن حروب على الدول الثلاث عقب الحملة على أفغانستان ٢٠٠١ والعراق ٢٠٠٣ إلا أن الظروف والمتغيرات وتعثر القوات الأمريكية في المسارحين كانت دافعاً لتأجيل عدوان على إيران لعرقلة وتدمير البرنامج النووي الإيراني حتى أن إسرائيل هددت مراراً بتدمير الواقع النووي الإيراني متفردة في حالة امتناع الولايات المتحدة الأمريكية عن ذلك.

وبرغم المخططات المعلنة من جانب إيران باستكمال مفاعل "بوشهر" والتخطيط لبناء عشرة مفاعلات نووية لتوليد الطاقة وتوفير البترول الخام للتصدير لتلبية احتياجات الدولة من العملة الصعبة إلا أن هذه التقديرات الإيرانية لم تقنع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بأن البرنامج سليمًا حتى الآن.

وكان للأحداث التي مرت بها إيران في نهاية حربها الدامية مع العراق في الفترة من عام ١٩٨٠ حتى العام ١٩٨٨ مما نتج عنه شبه هزيمة عسكرية في الحرب مما أجبرها على قبولها لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ في الثامن عشر من يونيو ١٩٨٨ والخاص بوقف القتال مع العراق وذلك بعد مرور عام كامل على صدور القرار في ٢/٧/١٩٨٧ ويرجع السبب في ذلك للنجاحات التي حققها الجيش العراقي اعتباراً من منتصف أبريل ١٩٨٨ وتحوله للهجوم داخل الأراضي الإيرانية.

وهكذا بدأ التردي الاقتصادي والاجتماعي والعسكري لدى إيران منذ عام ١٩٨٨ بعد أن كان قد أطلق عليها شرطي الخليج وأمتلاكتها أكبر قوة عسكرية في عهد الشاه

في المنطقة إضافة إلى التوتر في العلاقات التي تزايّدت بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية واحتمالات المواجهة معها أو مع إسرائيل في المستقبل كأحد الاحتمالات والدّوافع الأخرى لامتلاكها السلاح النووي.

في هذا الإطار كانت تصريحات المسؤولين الإيرانيين عن سعيها لامتلاك برنامج نووي سلمي لتوليد الطاقة سبباً غير مقنع لدى الخبراء السياسيين والعسكريين في مختلف أنحاء العالم بل زادت من المعارضة الشديدة وتحسباً من تحويل المشروع إلى برنامج عسكري نووي أو وجود خطط سرية لامتلاك أسلحة نووية في المستقبل تتضمّن بها إيران للنادي النووي تهديد بها وتكون وسيلة ردع لها من أي عدوان من دول إقليمية أو من الولايات المتحدة الأمريكية أو إسرائيل أو في ظل حملة دولية تخطط لها الولايات المتحدة الأمريكية شبيهة بعدها على أفغانستان أو العراق كما حدث في السابق.

وخلال العقدين الماضيين تصاعد الموقف الدولي والإقليمي المعارض للبرنامج النووي الإيراني الذي تترّزمه الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والذي وصل لذروته أكثر من مرة وما زال يشكل تهديداً للأمن والاستقرار في المنطقة خاصة منطقة الخليج العربي.

ولعل هذا هو محور إعداد هذا المرجع عن البرنامج النووي الإيراني وما هي حقيقته؟ أو بمعنى آخر ما هي أبعاد البرنامج النووي الإيراني وما يشكله من تهديد لمنطقة الخليج العربي وتهديده للدول العربية وهل هو موجه ضد الدول المتربصة بإيران أم أنه ردعًا إقليمياً للسيطرة على منطق الخليج والمنطقة العربية.

أن إيران تبذل جهوداً كبيرة من أجل تحقيق أهدافها بامتلاك قدرات نووية تردد أنها سلمية وتقوم بتطوير قدراتها العسكرية بإمكاناتها الذاتية والاستعانة بالخبرة الأجنبية ولقد أصبح التسلح الإيراني التقليدي والغير تقليدي من أشد بواعث القلق لدى غالبية دول المنطقة وينذر بتجزّر صراعات مستقبلية لا تحمد عقباها وبما يؤكد أن منطقة الخليج ستستمر بؤرة للصراع والتوتر لفترات عديدة قادمة طالما ظلت المورد

الأساسي للبترول والطاقة لكافة دول العالم وطالما ظل البترول والغاز الطبيعي هو العنصر الأساسي في استخراج الطاقة في العالم في ظل تطلعات دول الجوار العربية في موارد واستهداف الاستقرار في دولنا العربية.

في هذا الإطار نقدم هذا الكتاب عن البرنامج النووي الإيراني آملين أن تظهر الدراسة حقيقة البرنامج النووي الإيراني والدافع المحرك له في ظل المخاوف الإقليمية والدولية من وجود برنامج نووي عسكري إيراني سري سنتقوم الدراسة بتحليلها ومناقشاتها.

المؤلفون

لواء دكتور/ ممدوح حامد عطية

لواء دكتور/ محمد جمال مظلوم

obeikandl.com

المقدمة:

تصلح قضية الملف النووي الإيراني بتشابكاتها المعقدة كى تكون درساً مستفادةً يكشف للعرب وغيرهم كثيراً من الجوانب الخفية والمخاطر الصعبة، التى تتعلق بإمكانية الإستفادة من الطاقة النووية لتحقيق أغراض سلمية في ظل السيطرة والهيمنة التي تتجسد في تحالف غربى أمريكي، يسعى إلى تجريد الدول الأعضاء في إتفاقية حظر إنتشار الأسلحة النووية من حقوقهم غير القابلة للتصرف التي تنظمها المادة الرابعة من المعاهدة التي تنص على حق الدول الأعضاء في تنمية وبحث وإنتاج الطاقة النووية لأهداف سلمية، كما يسعى التحالف إلى إلزام الدول الموقعة على المعاهدة بالقبول القسرى بملحق البروتوكول الإضافي للمعاهدة، الذي ينص على حق المفتشين الدوليين في الدخول المفاجئ ودون أية ترتيبات مسبقة مع الدول المعنية إلى أي مكانة يراد تفتيشها في أي بلد، بحثاً عن أنشطة ومواد محظورة يمكن استخدامها في سلاح نووى، بما في ذلك معسكرات الجيش وقصور الرئاسة وأماكن العبادة والأماكن الحيوية التي يتعلق بها الأمن الوطنى.

إن قصة الملف النووي الإيراني التي يدخلها الكثير من الغموض والإختلاف والقصد المسبق والمرادفة وعدم الشفافية تحتاج إلى إعادة قراءة شاملة، تبدأ من عهد الشاه الذى بدأ برنامجه النووي فى وقت يسبق بقليل البرنامج النووي المصرى إلى عصر آيات الله وصولاً إلى دروسها المستفادة بعد أن أصبح الملف تحت نظر المجتمع الدولى ومجلس الأمن.

وعلى إمتداد عامين ونصف العام، تواصلت لعبة القط والفار بين طهران والوكالة الدولية للطاقة، ومع كل تنازل جديد تقدمه إيران، وتفتح أبوابها للمفتشين الدوليين كى يدخلوا إلى موقع المؤسسات النووية الإيرانية ويتحصلوا على عينات بيئية جديدة، يتوصل طرف الخيط إلى حقائق جديدة تكشف المزيد من غموض البرنامج النووي حتى أصبحت خريطة البرنامج واضحة تماماً، إلى حد مكن مدير الطاقة النووية من أن يرسم بكثير من الدقة عناصرها ونشاطاتها.

ولا جدال في أن التحالف الغربي الأمريكي، الذي أخذ على عاتقه مهمة إفشال البرنامج النووي الإيراني وإضعافه وإخضاعه للرقابة المستمرة الصارمة إن لم ينجح في حصاره وتدميره، قد حقق بعض النجاح، عندما تمكن من تحويل طبيعة الأزمة المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني من مسألة فنية بحتة - تحصر في طبيعة الانتهاكات التي أقدمت عليها طهران، ومدى مخالفتها لبنود معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وإتفاقية الأمان التي وقعتها مع الوكالة الدولية للطاقة إلى قضية سياسية يجري التعامل بشأنها في مجلس الأمن تحت ضغوط الولايات المتحدة الأمريكية التي تصر على حرمان إيران من حقها في تطوير استفادتها من التكنولوجيا النووية وإنماج دورة الوقود النووي اللازم لتشغيل عدد من مفاعلات الفوئي تعزز طهران إقامتها بدليلاً عن البترول والغاز، لأنها لم تخطر الوكالة الدولية للطاقة في مواعيد مناسبة بطبيعة التغيرات التي طرأت على المواد والأنشطة والمؤسسات النووية الإيرانية بما يعني غياب الشفافية في البرنامج النووي الإيراني.

الناشر